مركز الثروة الحيوانية فى الاقتصاد القومى *

الأهمية الاقتصادية للثروة الحيوانية

فى الاقليم الجنوبى

تشغل الثروة الحيوانية مكانا هاما فى إقتصادنا القومى وتبرز هذه المكانة بشكل واضح إذا ما نظرنا لمركزها فى إقتصادنا الزراعى والدور الهام الذى تلعبه فى حياة السكان كمورد أساسى من الموارد الغذائية لاغنى لهم عنه ، ويتضح من الجدول التالى أن قيمة المنتجات الحيوانية تبلغ نحو ٩٣ مليون جنيه أى نحو ٢٠ ٪ من إجمالى الدخل الزراعى فى الفترة ١٩٥٥ — ١٩٥٨ وفقا لتقديرات مصلحة الاقتصاد الزراعى بوزارة الزراعة :

السنة	قيمة المنتجات الحيوانية بالمليون جنيه	إجمالى الدخل بالمليون جنيه	قيمة المنتجات الحيوانية للدخل ٪
٥٦/٥٥	٩٣	٨٢٤	٢٢
٥٧/٥٦	٩٣	٨٤٩	١٩
٥٨/٥٧	٩٣	٥٠٦	١٨

وأهم عناصر هذه المنتجات هى اللحوم والألبان ومنتجاتها والدواجن والبيض والصوف وعسل النحل كما يتضح من البيان التالى (مقدرة بملايين الجنيهات) :

السنة	اجمالى قيمة المنتجات الحيوانية	قيمة اللحوم	قيمة الألبان ومنتجاتها	قيمة الدواجن	قيمة الصوف	قيمة البيض	قيمة عسل النحل
٥٦/٥٥	٩٣	٤٥	٣٦	٩	,٥	٣	,٣
٥٧/٥٦	٩٣	٤٤	٣٣	١٠	,٥	٥	,٣
٥٨/٥٧	٩٣	٤٣	٣٣	١٢	,٤	٤	,٤

* تقرير مقدم إلى المؤتمر التعاونى العام - المؤتمر النوعى للثروة الحيوانية عام ١٩٥٩ .

وإذا أخذنا فى الاعتبار أن الحيوان الزراعى يعتبر مصدرا هاما للعمل وتوفير الأسمدة العضوية فإن قيمته تزداد فى الأهمية ، وتقدر قيمة العمل الزراعى بنحو ٤٥ مليون جنيها ، وقيمة الأسمدة العضوية بنحو ١٠ مليون جنيها .

أما الدور الذى تلعبه المنتجات الحيوانية فى غذاء السكان فهو غير خاف إذ هى ركن أساسى من أركان التغذية ، ونصيب الفرد فى غذائه اليومى منها هو أحد المقاييس الهامة للحالة الصحية العامة .

تطور الثروة الحيوانية فى الاقليم الجنوبى

إحصاء الماشية والحيوان من ١٩٤٧ — ١٩٥٨ (١)

	١٩٤٧	١٩٥٢	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٨
الأبقار	١,٣٢١,٠٠٠	١,٣٥٦,٠٠٠	١,٣٤٤,٠٠٠	١,٣٦٢,٠٠٠	١,٣٩٠,٠٠٠
الجاموس	١,٢٤٠,٠٠٠	١,٢١٢,٠٠٠	١,٢٦٢,٠٠٠	١,٣٢٣,٠٠٠	١,٣٩٥,٠٠٠
جمال	١٩٧,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠	١٦١,٠٠٠	١٦٢,٠٠٠	١٥٧,٠٠٠
خيول	٢٨,٠٠٠	٣٩,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٤٢,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
حمير	١,١٢٦,٠٠٠	٨١٦,٠٠٠	٨٨٠,٠٠٠	٩٢٧,٠٠٠	٩٥٠,٠٠٠
بغال	١٢,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١١,٠٠٠
أغنام	١,٨٧٥,٠٠٠	١,٢٥٤,٠٠٠	١,٢١٦,٠٠٠	١,٢٣٧,٠٠٠	١,٢٥٩,٠٠٠
ماعز	١,٤٧٦,٠٠٠	٧٠٣,٠٠٠	٧٣٥,٠٠٠	٧٤٤,٠٠٠	٧٢٣,٠٠٠
خنازير	٥٠,٠٠٠	٢٧,٠٠٠	١٩,٠٠٠	١٩,٠٠٠	١٧,٠٠٠

(١) النشرة الشهرية للاقتصاد الزراعى والاحصاء والتشريع يناير ١٩٥٩ .

ويدل الإحصاء السابق للماشية والحيوان للإقليم المصرى على ما يأتى : —

١ — أن الزيادة فى عدد الأبقار فى عام ١٩٥٨ لم يتجاوز ٥ ٪ عنها فى عام ١٩٤٧ .

٢ — أن الزيادة فى عدد الجاموس فى عام ١٩٥٨ لم يتجاوز ١٢ ٪ عنها فى عام ١٩٤٧ .

٣ — أنه يوجد نقص واضح فى أعداد الأغنام والماعز والجمال والخنازير بقدر بنحو ٣٣ ٪ ، ٥١ ٪ ، ٢٠ ٪ ، ٦٦ ٪ على التوالى .

وهذه الأرقام أن دلت على شىء فإنما تدل على أنه لم تحدث إلا زيادة طفيفة فى الثروة الحيوانية من الأبقار والجاموس ، وأن الثروة من الأغنام والماعز والجمال والخنازير قد تدهورت فى السنوات الأخيرة تدهوراً ملحوظا .

وهذه الزيادة العددية الطفيفة فى الأبقار والجاموس، والنقص الواضح فى أعداد الأغنام والماعز والجمال والخنازير يدل دلالة واضحة على أن ثروتنا الحيوانية لاتفى بحاجة الاستهلاك المحلى للبلاد ، فلقد بلغ ما استوردته البلاد من اللحوم المثلجة عام ١٩٥٨ — ٨٥٠٠ طن ومن المواشى الحية ٢٥ ألف طن أو ما يعادل ١٢,٥ ألف طن من اللحوم الطازجة .

فإذا أضفنا إلى هذا أن السكان فى الإقليم المصرى يتزايدون عاما بعد آخر بمعدل يقرب من ٤٥٠ ألف نسمة سنويا وأننا لم نرسم خطتنا على أساس تنمية ثروتنا الحيوانية بما يتناسب على الأقل مع الزيادة المضطردة فى عدد السكان وظللنا نعتمد على الاستيراد من الخارج لتضاعفت الكميات المستوردة سنة بعد أخرى ولضاع على الدولة ملايين من الجنيهات من العملات الصعبة فى الانفاق على سلع استهلاكية نحن فى أشد الحاجة إليها لكى نبنى اقتصادنا القومى وهذا ما يتنافى مع السياسة الرشيدة التى تتبعها حكومة الثورة .

أما عن ثروتنا الحيوانية من الدواجن فإنه لايتمشى مع الزيادة العددية للسكان ولا مع التزايد المضطرد فى استهلاكها .

الاحتياجات الغذائية الحالية والمستقبلة للسكان

من المنتجات الحيوانية

(١) الاحتياجات الحالية :

يقدر الاستهلاك العام لسكان الإقليم الجنوبى بما يأتى : —

١ — اللحوم : يبين الجدول الآتى استهلاك السكان من اللحوم فى السنوات الخمس الماضية (١) .

السنة	المذبوح داخل السلخانات	المذبوح خارج السلخانات	الاستهلاك العام للسكان
	ألف كجم	ألف كجم	ألف كجم
١٩٥٤	٩٧,٤٥٦	٥٨,٤٧٣	١٥٥,٩٣٠
١٩٥٥	١٠٣,٧٢٢	٦٢,٢٣٣	١٦٥,٩٥٥
١٩٥٦	١٠٣,٤١٣	٦٢,٠٤٨	١٦٥,٤٦١
١٩٥٧	١٠٤,٠٩٢	٦٢,٤٥٠	١٦٦,٥٤٧
١٩٥٨	٩٩,٠٦٩	٥٩,٤٤١	١٥٨,٥١١

هذا بخلاف ٨٥٠٠ طن من اللحوم المثلجة المستوردة تستهلك سنويا .

ويتبين من الجدول السابق أن مقدار ما يستهلكه السكان من اللحوم يتزايد بصفة عامة سنة بعد أخرى .

فإذا نظرنا إلى متوسط ما يستهلكه الفرد فإن الإحصائيات تدل على تدهور هذا المتوسط فى السنوات الأخيرة ، فبينما كان متوسط ما يستهلكه من اللحوم ٦,٦

---

(١) يبنى هذا التقرير على أساس حصر أوزان المذبوحات داخل السلخانات وأضافة ٦٠ ٪ من هذا الوزن ليمثل ما يذبح خارج السلخانات وذلك لكى يتبين لنا الاستهلاك العام .

كجم تقريبا فى سنة ١٩٤٧ انخفض هذا المتوسط إلى حوالى ٦,١٤ كجم فى عام ١٩٥٨ ويرجع السبب فى عدم هبوطه هبوطاً كبيراً إلى تزايد كميه ماتستورده البلاد من اللحوم سنة بعد أخرى .

ويجب أن يلاحظ أن متوسط استهلاك الفرد من اللحوم فى الإقليم الجنوبى منخفض جداً إذا ما قورن بمثيله فى الدول الأخرى حيث يبلغ ما يستهلكه الفرد فى دول أخرى كبريطانيا والدانمرك والولايات المتحدة ٥٠ و ٦٥ و ٧٤ كجم سنوياً على التوالى .

٢ — الألبان : يبين الجدول الآتى كمية الناتج من اللبن فى الإقليم الجنوبى فى السنوات من ١٩٥٤ — ١٩٥٨ :

السنة	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
الكمية (بالألف طن)	١,٣٠٩	١,٣٦٤	١,٥٠٠	١,٥٥١	١,٤٣١

وتستهلك البلاد من الألبان جميع الناتج منه ، وتدل الأرقام السابقة على أن الزيادة السنوية فى إنتاج اللبن طفيفة خلال السنوات الأخيرة .

ورغم ضآلة نصيب الفرد فى الإقليم الجنوبى فيما يستهلكه من الألبان ومنتجاتها بالنسبة للفرد فى بعض الدول الأخرى فإن وزارة التموين اضطرت إلى استيراد كميات من الألبان ومنتجاتها خلال السنوات الماضية لكى تسد به العجز فى احتياجات البلاد كما يتبين من الجدول الآتى :

جدول يبين الكميات المستوردة من الألبان ومنتجاتها

خلال الفترة من سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٨

السنة	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
الكمية (بالطن)	٤٨١٣	٣٧٦٧	٢٨٥٠	٢٦٢٧

٣ — الطيور والدواجن : يبلغ الناتج المحلى منها ٥٢,٣٨٢ طنا ويتزايد

الاستهلاك العام للسكان منها سنة بعد أخرى حتى اضطرت وزارة التموين إلى استيراد ٥٠ طناً منها من الولايات المتحدة فى سنة ١٩٥٩ .

(ب) الاحتياجات المستقبلة :

وتتوقف الكمية التى تتطلبها احتياجات السكان من الأغذية الحيوانية على عدة عوامل أهمها الزيادة العددية السنوية فى السكان وقدرتهم الشرائية وارتفاع مستوى وعيهم الغذائى بصفة عامة .

فإن فرض أننا أردنا على أسوأ الحالات أن نستبقى على المتوسط المنخفض لما يستهلكه السكان حالياً من المنتجات الحيوانية لكان علينا أن نرسم خطتنا على أساس مواجهة الزيادة العددية السنوية لهم وهذا ما لا نرجوه ، إذ توحى الظروف الاقتصادية المستقبلة للبلاد بأن الوعى الغذائى للسكان سيرتفع وأن قدرتهم الشرائية ستزداد مع نمو مشروعات التصنيع وكذلك المشروعات الزراعية وبذلك كان لزاماً علينا أن نبنى خطتنا فى تنمية الثروة الحيوانية لمواجهة كل هذه الظروف .

الوسائل والحلول المقترحة لزيادة الانتاج الحيوانى للبلاد

تبين مما تقدم أن الطاقة الحيوانية الحالية للبلاد قاصرة عن أن تفى باحتياجات السكان من الأغذية الحيوانية ، وأن قصور الإنتاج هذا سيتزايد عاما بعد عام مالم ترسم الدولة سياستها على زيادة هذه الطاقة وتوسيعها بكل الطرق والأساليب الفنية والإقتصادية الممكنة .

وقبل التعرض لدراسة الأساليب والوسائل التى يمكن اقتراحها للعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية الحيوانية فى البلاد فلا بد من استعراض بعض الأساليب المتبعة حاليا لمواجهة العجز فى الإنتاج المحلى .

فقد جرت العادة على مواجهة هذا العجز باستيراد المنتجات الحيوانية من الخارج ، ورغم أن الاستيراد ضرورة تمليها الظروف الحالية إلا أنه ليس بالوسيلة الإقتصادية السليمة ، فالاستيراد يؤدى إلى انفاق الدولة لجانب كبير من العملة الصعبة على سلع استهلاكية فى نفس الوقت الذى تحتاج فيه البلاد لإنفاق هذه العملة على سلع إنتاجية تساهم فى التنمية الإقتصادية لمواردها ، هذا فضلا عن أنه يعطل

قيام الصناعات المرتبطة بالإنتاج الحيوانى كصناعة الجلود والفراء ومتخلفات الحيوان وغيرها — غير أنه إذا ما تحتم علينا أن نستورد فيجب أن نبحث بعناية ما إذا كان الأفضل أن يتم الاستيراد فى صورة لحوم مثلجة أو حيوانات حية .

ومن الأساليب التى اتبعتها الدولة فى الماضى وتخطر على ذهن بعض الباحثين أحيانا تحديد الاستهلاك المحلى غير أن الأخذ بهذا الأسلوب يؤدى إلى نقص متوسط مايستهلكه الفرد ، وهو بطبيعة الحال منخفض حاليا الأمر الذى يترتب عليه سوء الحالة الصحيه بين السكان ، هذا فضلا عن أن هذه الوسيلة قد لا تؤدى فى النهاية إلى تخفيض الاستهلاك العام للسكان تخفيضا يذكر .

وعلى ذلك فلا بد من العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية الحيوانية الحالية بكل الطرق .

ولتحقيق هذه الغاية توجد وسيلتان :

أولا : التوسع الأفقى فى الإنتاج الحيوانى : ويعنى التوسع الأفقى زيادة أعداد الحيوانات المرغوب فيها لزيادة الناتج الكلى منها . وتحت الظروف الحالية للاستغلال الزراعى فى البلاد، تجمع الآراء على أنه من الصعب زيادة أعداد الحيوانات الحالية زيادة كبيرة إلا بعد أن يتم استصلاح أراض جديدة تضاف إلى الرقعة الزراعية المزروعة حاليا وسيتحقق هذا بعد إتمام تنفيذ مشروعى السد العالى والوادى الجديد وغيرها .

هذا إذا ظل التوزيع الحيوانى بنظامه الحالى ، أما إذا اتجهت سياسة الدولة إلى التخلص تدريجيا من حيوانات النقل والركوب والتى تبلغ نسبتها ربع مجموع الوحدات الحيوانية فإن المجال يتسع لتربية مزيد من حيوانات اللبن واللحم .

ثانياً : التوسع الرأسى فى الإنتاج الحيوانى : ويتم ذلك عن طريق رفع الكفاية الإنتاجية للحيوانات الحالية :

١ — فبالنسبة للجاموس : يمكن اجراء التحسين بين أفرادها سواء الذكور أو الإناث عن طريق الانتخاب بينها وإنتاج أكبر عدد ممكن من العجول ذات الصفات الوراثية العالية وتوزيعها توزيعا مناسبا وذلك لأن أعدادها الحالية قليلة فضلا

عن سوء توزيعها مما أدى إلى خفض نسبة الحمل فى إناث الجاموس بما يقدر بحوالى ٣٠ ٪ منها .

ولا يسهل القيام بعمليات الانتخاب هذه إلا عن طريق السجلات ، وهذا غير ميسور إلا إذا قامت بهذه العمليات هيئات كبيرة منظمة كالجمعيات التعاونية .

٢ — أما بالنسبة للأبقار : فنظراً لأن تحسينها عن طريق الانتخاب يتطلب أجيالا متعددة فإن الوسيلة السريعة إلى ذلك تتحقق بالطرق الآتية : —

(أ) التوسع التدريجى فى إدخال الأبقار الفريزيان فى الإقليم المصرى فقد ثبت بأن هذه الأبقار هى من أكثر أنواع المواشى الأجنبية نجاحا فى تربيتها تحت ظروف البيئة المصرية .

ونظراً لأن العدد الموجود منها حاليا فى الإقليم المصرى لا يتعدى ١٥٠٠ بقرة تدر من اللبن حوالى ٣٠٠٠ طن وهو قدر ضئيل ، فإن العمل على زيادتها يساهم مساهمة فعالة فى زيادة الطاقة الإنتاجية من المنتجات الحيوانية .

وقيام الجمعيات التعاونية بنصيبها فى تربية هذا النوع من الأبقار كفيل بتحقيق هذا الغرض ، ويمكن لكل جمعية من هذه الجمعيات أن تشرف على قطيع مكون من مائة حيوان منها على الأقل .

(ب) باستخدام طلائق الفريزيان فى تلقيح أبقار الأهالى يؤدى هذا الأسلوب إلى مضاعفة إنتاجها على الأقل ، فإذا ما استخدم التلقيح الصناعى فى تلقيح نصف أبقار الأهالى فإن مقدار اللبن من الأبقار يمكن أن يزداد بمقدار ربع الإنتاج الكلى الحالى — هذا فضلا عن امكان استغلال الذكور الناتجة فى زيادة إنتاج اللحم ، فذكور الجيل الأول التى عمرها ١٨ شهرا تزن ٤٠٠ كجم وهو ضعف وزن العجول المصرية — وتستطيع الجمعيات التعاونية أن تلعب فى هذا المجال دوراً كبيراً .

٣ — الاهتمام بتنفيذ قانون منع ذبح الاناث الحوامل : تبلغ نسبة ما يذبح من الأناث الحوامل حاليا فى المجازر حوالى ٢٠ ٪ ، ولذلك يجب الاهتمام بتنفيذ القانون بدقة فى إختيار كل أنثى يزيد عمرها عن خمس سنوات قبل التصريح بالذبح .

٤ — تحرير الحيوان من العمل الزراعى : يؤدى استخدام الحيوان فى العمل الزراعى إلى ضعف قدرته الإنتاجية من اللحم واللبن ، فإذا ما أمكن للدولة رسم خطتها على أساس التوسع فى تخفيف العبء عن الحيوان وتحريره من العمل وتخصيصه للإنتاج فقط لأمكن زيادة طاقته الإنتاجية .

٥ — العمل على تحسين إنتاج الأغنام المصرية : يمكن المحافظة على هذه الثروة التى تدهورت فى المستوى الذى كانت عليه سنة ١٩٤٧ أى حوالى ٢ مليون رأس إذا ما قامت جمعيات تعاونية بتربيتها طبقا للأصول الفنية للتربية والتحسين فيتحقق الارتفاع بمستوى الإنتاج من لحوم الضأن وكذلك الصوف .

٦ — إحكام الرقابه على منع ذبح العجلات وتيسير ذلك إذا ما انتشرت المجازر فى الريف .

٧ — العناية بالثروة الحيوانية من الدواجن خصوصا وأنه يمكن مضاعفة إنتاجها أسرع من أى مصدر آخر ، وتستطيع الجمعيات التعارنية وخصوصا فى المناطق التى أنشىء بها مراكز وعاية الحيوان من أن تعمل على زيادة ثروتنا منها .

٨ — منع تصدير مواد العلف : يؤدى تصدير مواد العلف إلى نقص الكمية اللازمة منها لتغذية الحيوان وارتفاع أسعارها ، ولذلك يجب العمل على منع تصدير هذه المواد إلى الخارج .

٩ — الطاقة المعطلة فى معاصر الزيوت : ويمكن العمل على زيادة المواد الغذائية باستيراد بذور زيتية من الخارج واستغلال الطاقة المعطلة حاليا فى معاصر الزيوت فى ذلك .

١٠ — استيراد القمح من الخارج : تستورد البلاد حاليا كميات كبيرة من القمح من الخارج ويتم هذا الاستيراد فى إحدى صورتين أما قمحا أو دقيقا ولزيادة موارد البلاد من الردة فإنه من الأفضل التوسع فى زيادة نسبة ما يستورد من القمح .

ومن الوسائل التى اقترحت لزيادة الطاقة الانتاجية الحالية العمل على تحريم ذبح عجول البتلو الجاموس التى يقل وزنها عن ٣٥٠ كجم أو قبل أن تكون قد أبدلت الزوج الأول من القواطع اللبنية بزوج مستديم .

وقد أسفرت مناقشة هذا المشروع عن أنه لا يصلح كمشروع توصى الجمعيات التعاونية بتنفيذه .

التربية الفردية والتربية الجماعية

يدل توزيع الثروة الحيوانية بين السكان على أن أكثر من ٧٥ ٪ منها يقع فى حيازة صغار الزراع .

ولا شك فى أن الزارع الفرد لا يستطيع النهوض بهذه الثروة بقدرته المحدودة وعدم امكانه الاستفادة بالمزايا الاقتصادية للإنتاج الكبير ، فالزارع الفرد تعوزه القدرة المالية والادارية والفنية وهو بهذا الوضع يعتبر مسئولا عن تدهور الانتاج الحيوانى فى البلاد وتأخر الصناعات المرتبطة به حتى وقتنا هذا .

وقد أثبتت الدراسات العملية فى الانتاج الحيوانى بمختلف صوره وأنواعه أنه ليس من العسير على الاقليم المصرى أن يحذو حذو كثير من البلاد الأخرى المتفوقة فى إنتاجها الحيوانى فتزيد من إنتاجها زيادة كبيرة وبتكاليف قليلة ، ونحن فى الإقليم المصرى لا يعوزنا معرفة مواطن النقص التى تكتنف سياستنا الحيوانية وأساليب علاجها غير أنه ينقصنا التنظيم والتطبيق .

وقد اتفقت الآراء على أن النظام التعاونى هو أنسب النظم لتطبيق الأساليب الفنية والاقتصادية فى الانتاج الحيوانى وأنه كفيل بأن يأخذ دوره فى هذا الميدان .

وميادين عمل التعاون فى الانتاج الحيوانى كثيرة ومتعددة وجميعها تهدف إلى إمكان الاستفادة بمزايا الانتاج الكبير فى التربية والادارة والتمويل والتأمين والعلاج والتصنيع والتسويق وغيرها ، ويؤدى تعميم النظام التعاونى فى مجال الانتاج الحيوانى إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للثروة الحيوانية فى الإقليم المصرى شأنها فى ذلك شأن الدول الأخرى التى سبقتنا فى هذا المضمار .

التوصيات

(أولا) التوسع فى إنشاء الجمعيات التعاونية للإنتاج الحيوانى للنهوض بالثروة الحيوانية من الأبقار والجاموس وكذلك الأغنام والدواجن طبقا للأصول

الفنية والظروف الاقتصادية حتى تساهم مساهمة فعالة فى زيادة الثروة الحيوانية للبلاد .

(ثانياً) أن تعنى الجهات المسئولة برسم السياسة التى تكفل تحرير الحيوان تدريجيا من العمل الزراعى والتخلص تدريجيا من حيوانات النقل والركوب وتشجيع قيام الجمعيات التعاونية لاستخدام الآلات الزراعية وتوفير وسائل الصيانة والإصلاح لآلاتها .

(ثالثاً) أن تعنى الجهات المسئولة بإحكام الرقابة على منح ذبح العجلات والإناث الحوامل .

(رابعاً) المطالبة باستصدار التشريعات التى تكفل إنتاج رجيع الكون بحالة صالحة للتغذية وقابلا للتخزين .

(خامساً) أن تعنى الجهات المسئولة بالعمل على منع تصدير مواد العلف إلى الخارج .

(سادساً) أن تعنى الجهات المسئولة برسم السياسة التى تكفل استغلال الطاقة الحالية المعطلة فى معاصر الزيوت لزيادة الناتج من الكسب .

(سابعاً) أن تراعى وزارة التموين عند استيرادها للحبوب ومنتجاتها من الخارج أن تزيد من نسبة استيراد القمح لتوفير العلف الحيوانى من مخلفات الطحن.

(ثامناً) أن تعنى الجهات المسئولة باجراء البحوث التى تتناول إقتصاديات الثروة الحيوانية وبجمع الإحصاءات الدقيقة التى تساعد على ذلك .

* * *

فطام العجول المبكر

توصلت وزارة الزراعة إلى فطام العجول فى سن سبعة أسابيع وهو قريب من سن الذبح الشائع (٤٠ يوم) وكانت كمية اللبن المستهلكة فى الرضاعة هى ١٠٠ رطل لبن كامل ، ٣٠٠ رطل لبن فرز ، بينما فى الطريقة العادية حوالى ٧٠٠ رطل لبن كامل .